إسرائيل بين أزمتها السياسية الداخلية وحروبها الإقليمية

بقلم:
د. رمزي بارود ○

لمن لا يعرف تعقيدات السياسة الإسرائيلية، يبدو التصويت بالإجماع (0-110) على حل الكنيست والذي أجري في يوم 20 مايو الماضي بمثابة الحدث الجلل. وإذا ما نظرنا ظاهريا إلى ما حدث فقد يبدو لنا أن أيام رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وائتلافه من المتطرفين اليمينيين باتت معدودة، إلا أن الحقيقة أكثر تعقيداً بكثير من ذلك.

يرتبط الانهيار السياسي الحالي لإسرائيل بشكل أساسي بفشلها في التخلص من أشباح 7 أكتوبر 2023، عندما انهارت الدفاعات العسكرية للبلاد في ذلك اليوم، وتحولت إسرائيل من دولة ذات سمعة هائلة كقوة إقليمية عظمى لا تقهر إلى دولة محاصرة بجيش يعاني، وغير قادرة هيكليًا على تحقيق نصر حاسم في حرب واحدة.

ومنذ بدء حرب الإبادة الجماعية المدمرة التي أشعل فتيلها بنيامين نتنياهو في قطاع غزة، لم تتمكن الحكومة الإسرائيلية ولا المؤسسة العسكرية من الإجابة عن سؤالين أساسيين وهما:

أولاً، كيف انهار ذلك الجيش الذي نصّب نفسه بنفسه في صورة «الجيش الذي لا يقهر» في غضون ساعات، تاركاً القيادة الجنوبية بأكملها - التي كانت مهمتها الوحيدة هي إبقاء سكان غزة محاصرين - في حالة فوضى عارمة؟

ثانياً، لماذا فشلت نفس الآلة العسكرية الممولة بكثافة في تحقيق نصر حاسم على الرغم من الدمار شبه الكامل لقطاع غزة والمذبحة غير المسبوقة التي راح ضحيتها جزء كبير من سكانه؟

ومما يزيد الأمر تعقيداً رفض بنيامين نتنياهو المرضي لإجراء أي تحقيق صادق لتحديد أسباب فشل أجهزة الاستخبارات في يوم 7 أكتوبر 2023 أو في السلوك اللاحق لحرب الإبادة في غزة.

وبدلا من ذلك، ركز بنيامين نتنياهو بشكل كامل على احتواء الأضرار الداخلية وإدارة الصورة العامة، فعمل على تهميش أو فصل مسؤولي المخابرات أو كبار المسؤولين الذين عارضوا روايته. وبدلاً من اتباع استراتيجية خروج عملية، تعامل نتنياهو مع جهاز الدفاع كدرع للعلاقات العامة.

ونتيجة لذلك، بدأت أصوات المعارضة - بقيادة يائير لابيد وحزبه «يش عتيد» في البداية - تطالب باستقالة نتنياهو وإجراء انتخابات مبكرة. وما بدأ كتداعيات سياسية متوقعة سرعان ما تحول إلى حركة شعبية واسعة النطاق.

يستمر تراجع ثقة الشعب بالحكومة، حيث تُظهر استطلاعات الرأي الأخيرة باستمرار أن غالبية الإسرائيليين يعتقدون أن نتنياهو يتصرف بدافع البقاء السياسي الشخصي وليس بدافع المصلحة الوطنية.

تشير البيانات إلى أنه إذا أجريت الانتخابات اليوم، فإن كتلته اليمينية ستتعرض لهزيمة كارثية على يد معارضة موحدة حديثًا - وهي بيشاد («معًا»)، القائمة الموحدة المشكلة حديثًا والتي أسسها نفتالي بينيت ويائير لابيد.

وهكذا، ولهذه الأسباب وغيرها، يعيش بنيامين نتنياهو، الذي بات إرثه كأطول رئيس وزراء في تاريخ إسرائيل يتسم بالفشل الاستراتيجي، أزمة شخصية وسياسية عميقة.

لم تخدم تصعيداته المتعمدة للصراع الإقليمي أي غرض عسكري واضح؛ بل أبرزت فقط يأسه، وحولت تعهداته الخطابية بـ«النصر الكامل» إلى محاولة جوفاء لمنع تحالفه من الانهيار.

في غضون ذلك، استغل وزير الأمن القومي المتطرف إيتامار بن غفير ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش الذي لا يقل عنه تطرفا ضعف بنيامين نتنياهو للترويج لأجنداتهما المتطرفة.

وانطلاقاً من رغبتهما في تسريع وتيرة التوسع الاستعماري الاستيطاني، فقد قاما بتسريع ضم الضفة الغربية، ودفعا بقوانين قاسية لإعدام السجناء الفلسطينيين، وشددا الحصار على القدس الشرقية المحتلة.

في الظروف العادية، كان من المفترض أن يؤدي حجم الضرر الداخلي والاقتصادي والدبلوماسي الهائل الذي أحدثه هذا التحالف إلى إزاحته من السلطة. ومع ذلك، نجا نتنياهو باستغلال الانقسامات الاجتماعية العميقة والاعتماد على دعم غير مشروط من واشنطن.

تعزز هذا الدرع الواقي بفضل ضعف المعارضة السياسية المتشرذمة في البداية، ومناخ الحرب الدائمة الذي سعى نتنياهو إلى خلقه لكبح جماح المعارضة. فحتى محاكمات الفساد التي خضع لها لم تُعرقل مسيرته المهنية؛ فقد حوّل مؤسسات الدولة إلى أدوات لضمان بقائه الشخصي.

لكن المفارقة النهائية للسياسة الإسرائيلية هي أن الضغط لم يأت من تزايد الخسائر أو العزلة الدولية، بل من التجنيد العسكري الإلزامي لليهود المتشددين، أو الحريديم.

لعقود من الزمن، اشتكى الإسرائيليون العلمانيون من الإعفاءات الواسعة من التجنيد الممنوحة لطلاب المدارس الدينية، لكن النخبة السياسية كانت تتجاهل الأمر بشكل روتيني باعتباره حربًا ثقافية ثانوية يمكن إدارتها من خلال صفقات سياسية سرية.

أدت حرب الاستنزاف الإسرائيلية الممتدة على جبهات متعددة إلى تحطيم ذلك التوازن تماماً، لتعود هذه المسألة إلى الواجهة بقوة لأن الجيش تناقص عدد أفراده وكثرت الضغوط التي تواجهه.

لقد انكشفت خطورة هذه الأزمة عندما خالف رئيس أركان الجيش، الفريق إيال زامير، الآراء بشكل صريح خلال اجتماع مغلق لمجلس الوزراء الأمني ليحذر من أن «جيش الدفاع الإسرائيلي سينهار على نفسه».

وبحسب ما ورد، فقد رفع زمير «عشرة أعلام حمراء» أمام القيادة السياسية، مصرحاً بصراحة أنه بعد أشهر من القتال المكثف عبر غزة والحدود الشمالية والمسارح الإقليمية، يواجه الجيش عجزاً فوريا وغير مستدام يزيد على 12000 جندي مقاتل.

ولأكثر من عامين، أرجأ نتنياهو صدور حكم قضائي بشأن التجنيد الإجباري للحريديم، لكن النكسات العسكرية المتزايدة، لا سيما على الجبهة اللبنانية، جعلت المزيد من التأجيلات مستحيلاً.

في الأثناء تسعى المعارضة السياسية إلى إجراء انتخابات بينما ينخرط بنيامين نتنياهو في مسرحية تشريعية، مستخدماً الموالين له والإجراءات البرلمانية لإبطاء العملية.

لكن هذه الدراما السياسية تعد ثانوية مقارنةً بالأزمة الأعمق. لا يمكن لأي مناورة ائتلافية أن تنقذ دولة تواجه تدهورًا بنيويًا. لن تلتئم صدوع إسرائيل ما لم تواجه السبب الجذري لأزمتها: الحملات العسكرية التي لا نهاية لها والتي لا يمكن كسبها والتي دمرت غزة والمنطقة بأسرها.

إن الأزمة التي تعصف بإسرائيل هي أزمة من صنع أيديها، ولن يتحقق سلام دائم حتى تنتهي جرائم الدولة المتجذرة والإبادة الجماعية المستمرة والحروب التي تشنها ضد الفلسطينيين والعالم العربي الأوسع.

○ أكاديمي وكاتب فلسطيني

التَّعْليم الأَخْضر.. من هامش النقاش إلى صميم القرار العربي

بقلم:
د. ياسر أحمد جمعة ○

لَم يَعد الحديثُ عن التَّعْليم الأَخْضر في مُؤسَّسات التَّعْليم العالي العَربيَّة ترفًا فكريًّا، ولا اسْتجابة تجْميليَّة لمَوْجة عَالميَة عابرَة، بل أَصبَح ضَرُورَة اسْتراتيجيَّة تُمْليهَا تحوُّلات المناخ، وَضغُوط الموارد، وتحدِّيات الأَمْن الغذائيِّ والمائيِّ، ومتطلَّبات الاقْتصاد الجديد القائم على المعْرفة والاسْتدامة. فَقد أَكدَت الأُممُ المتَّحدة أَنَّ التَّعْليم من أَجْل التَّنْمية المسْتدامة جُزْء أَصيل من التَّعْليم الجيِّد، وأَنَّ إدمَاج الاسْتدَامة في التَّعْليم الرسْمي على جميع المسْتويات يُعَد شرْطًا داعمًا للتَّنْمية المسْتدامة على المدى البعيد. كمَا أَوضَحت اليونسْكو أَنَّ مُؤسسَات التَّعْليم العالي لَا يَقتَصر أَثرُها على الهدف الرَّابع من أَهدَاف التَّنْمية المسْتدامة، بل يَمتَد إلى مُجمَل الأَهْداف من خلَال التَّدْريس، والْبَحْث العلْميِّ، والْمبادرات الطُّلَّابيَّة، وإنْتَاج الْحُلول للْمشْكلات الاجْتماعيَّة والْبيئيَّة والاقْتصاديَّة. وَمن هُنَا، فَإن الجامعات العربيَّة لَم تَعُد مُطالبَة فقط بتخْريج حَملَة شهادات، بل بصناعة أَجيَال قَادرة على حماية المسْتقْبل العرَبيِّ نَفسه.

والتَّعْليم الأَخْضر، في جَوهره، لَيْس مُقَررا مُنْفصلا يُضَاف إلى الْخطَة الدِّراسيَّة، بل فَلسفَة مُؤسَّسيَّة شَاملة تُعيد بنَاء العلاقة بَيْن المعْرفَة والْبيئَة والتَّنْمية. إنَّه تَعليم يُدْمج مَفاهيم الاسْتدامة، والْعدالة البيئيَّة، وَكفَاءَة اسْتخْدام الموارد، والطَّاقة النَّظيفة، والْمسْؤوليَّة المجْتمعيَّة في بنْيَة الجامعة كُلّهَا: في مناهجها، وَفي مبانيها، وَفي أَوْلويَّاتهَا البحْثيَّة، وَفي سُلوكهَا الإداريِّ اليوْميِّ. وتشير الأَدبيَّات العربيَّة الحديثة إلى أَنَّ التَّعْليم الجامعيَّ الأَخْضر يُمثل رَكيزَة أَساسيَة للاقْتصاد الأَخْضر، لأَنَّه لَا يَكتَفي بتقْديم المعْرفة النَّظريَّة، بل يَخْلُق أَرضيَة تطْبيقيَّة للْبرامج التَّعْليميَّة الصَّديقة للْبيئة المبْنيَّة على الثَّقافة البيئيَّة دَاخل المؤسَّسة الجامعيَّة. وَهذَا المعْنَى بَالغ الأَهمِّيَّة بالنِّسْبة إلى الوطن العربيِّ، لأَنَّ المنْطقة تُوَاجه وَاحدة من أَكثر الْبيئات هَشاشَة أَمَام التَّغيُّرات المناخيَّة، في وَقْت لا تَزَال فيه فَجوَة المواءمَة قَائمة بَيْن مَا تُدرسُه الجامعات ومَا تحْتَاجه خُطط التَّنْمية الوطنيَّة.

إنَّ إدمَاج التَّعْليم الأَخْضر في مُؤسَّسَات التَّعْليم العالي العربيَّة يَجب أَن يَبدَأ من صُلْب السِّياسة التَّعْليميَّة، لَا من هَوامش الأَنْشطة. فالْخطْوة الأُولَى تَتَمثَّل في إعادة النَّظر في فَلسفَة المناهج الجامعيَّة ذاتهَا، بحَيْث تُصْبح الاسْتدامة إطارًا ناظمًا للتَّعلُّم، لَا مَوضُوعا ثانويًّا. ويقْتَضي ذَلك إدرَاج مُقررَات تأَسيسيَّة مُشتركَة حَوْلَ التَّغيُّر المناخيِّ، وأَخْلاقيَّات البيئة، والاقْتصاد الدَّائريِّ، وإدارة الموارد، مع دَمْج القضَايَا البيئيَّة في التَّخصُّصات المخْتلفَة؛ فالْهَندسة تَدرُس البنَاء المسْتدام، والزِّراعة تَدرُس الزِّراعة الذكيَة مُناخيًّا، والاقْتصاد يُعَالج التَّحَوُّل إلى الاقْتصاد الأَخْضر، والْإعْلام يُعنَى ببناء خطَاب بيئيٍّ رشيد، والْحقوق تُعَالج التَّشْريعَات البيئيَّة والْعدالة المناخيَّة. وقد بيَّنت دراسَات عَرَبيَّة أَنَّ من مُتطلَّبات تَطبيق التَّعْليم الأَخْضر في الجامعات وُجُود مُتطلَّبات تشْريعيَّة وتنْظيميَّة، ومادِّيَّة، وبشريَّة، فضْلا عن مُتطلَّبات مُرتبطة بوظَائف الجامعة الثَّلاث: التَّدْريس، والْبَحْث العلْميِّ، وَخدمَة المجْتمع.

غَيْر أَنَّ نَجَاح هَذَا التَّحَوُّل لَا يَتحقَّق بالْمناهج وحْدهَا، لأَنَّ الجامعة الَتي تَدرُس الاسْتدامة في القاعات ثُمَّ تُهْدر الكهْرباء والْمياه والْوَرق في مرافقهَا تُنْتج تناقضًا تربويا لَا وعْيًا بيئيًّا. وَلذَلك فَإن الحرَم الجامعيَّ يَنبَغي أَن يَتَحوَّل إلى نَمُوذَج تطْبيقيٍّ حيٍّ. وَفي هَذَا السِّيَاق تُبرز تجْربتَان عربيَّتَان جديرتَان بالاسْتشْهاد: ففي مَمْلَكة البحْرين، أَصدَرت وزارة التَّربية والتَّعْليم دليلا رسْميًّا للتَّعْليم الأَخْضر وَأَطلقت مُبَادرَة Green IT لتحْويل الخدْمات الطُّلَّابيَّة إلى نظَام رَقمي كَامل بلَا ورق، ونظَّمتْ جَامعَة البحْرين عَام 2025 أَوَّل لقَاء تعْريفيٍّ رَسمي لإطْلاق التَّعْليم الأَخْضر بمشاركة أَكثَر من 128 مُعَلما ومعلمَة، فضْلا عن إصْدَار خُطَّة وَطنيَّة شَاملة لتطْبيقه في المدارس الحكوميَّة والْخَاصَّة لجميع المراحل. وَفي مصر، أَنشَأت جَامعة القاهرة أَوَّل مَكتَب للاسْتدامة في الجامعات الحكوميَّة مع شَبكَة مَكاتب خَضْراء في كُل كُلِّيَّة، وفَازتْ مُنَاصفَة مع جَامعَة المنْصورة بالْمرْكز الأَوَّل في مُسَابقَة الجامعة الأَكْثر صَداقَة للْبيئَة. وَفي مَايُو 2026 اختتَم مَشْرُوع «جامعَات خَضْراء من أَجْل مُسْتَقْبَل أَفضَل» في جَامعَة الإسْكندريَّة الْمُمول من مرفق البيئة العالميِّ، فيمَا نَظمَت اللَّجْنة الوطنيَّة المصْريَّة للْيونسْكو في ديسمْبر 2025 مائدَتيْن مُسْتديرتَيْن رسْميَّتيْن حَوْل التَّعْليم الأَخْضر في أَوَّل تبنٍّ وزاريٍّ صريح لهَذَا المفْهوم.

ويتطَلَّب التَّعْليم الأَخْضر كَذلك إعادة توْجيه البحْث العلْمي العرَبيِّ نَحْو الأَوْلويَّات البيئيَّة الفعْليَّة للْمجْتمعات العربيَّة. فالْجامعات ليسَت مُؤسسَات تَعليم فقطْ، بل مَراكز لإنْتَاج الحلول. واليونسْكو تُؤكّد أَنَّ الجامعات قَادرة على إحْدَاث تَأْثير إيجابيٍّ وَاسع من خلَال مُخْرجَات البحْث والتَّعلُّم والْعَمل الطُّلَّابيِّ، وأَنَّ المنْطقة العربيَّة تَحْتاج إلى تَسْريع التَّقَدُّم في هَذَا المسار. وَعليْه، فَإن من الضَّروريِّ تَخْصيص منح وتمْويلات تنافسيَّة للْأَبْحاث المرْتبطة بنُدْرة المياه، والتَّصحُّر، والطَّاقة المتجدِّدة، وإدارة المخلَّفات، والْعمارة المسْتدامة، والْأَمْن الغذائيِّ، وَربَط رَسَائل الماجسْتير والدُّكْتوراه باحْتياجات المجْتمعات المحليَّة. كمَا أَنَّ بنَاء كَراسي بَحثيَة عَربيَّة مُشْتركة، ومراكز تُميِّز بَيْن الجامعات العربيَّة، يُمْكن أَن يُحوَّل ملفّ الاسْتدامة من مَجَال مَعرفي مُتَناثر إلى مَشْرُوع حَضَاري عَربي مُتكامل.

ولَعل مَا أَثْبتَته التَّجْربة البحْرينيَّة من قُدرَة على الانْتقال من الخطَاب إلى الدليل الرسْمي والْخطَّة الوطنيَّة، ومَا أَبدَته الجامعات المصْريَّة من إرادة في التَّحَوُّل وَإن ظَلَّت في طَوْر المبادرَات الَتي تَنتَظر المأَسسَة، يُؤكّدَان معًا أَنَّ المنْطقة العربيَّة لَا تَفتَقر إلى الإمْكان، بل تَحْتَاج إلى إرادة التَّعْميم وَتحْويل المبادرَات المبعْثرة إلى سياسة وَطنيَّة مُلزمَة. وَعليْه، فَإن الدَّعْوة اليوْم مُوَجهَة إلى القيادَات السِّياسيَّة العربيَّة، وَإلى وزارَات التَّعْليم العالي، وَإلى مَجَالس الجامعات واتِّحاداتها، لكيْ تَنتَقل من الإقْرار النَّظَريِّ بأَهمِّيَّة الاسْتدامة إلى ميثَاق عَربي مُشْتَرَك للْجامعات الخضْراء تَحْت مظلة جَامعَة الدُّول العربيَّة، يَتَضمَّن مَعايير للاعْتماد، ومؤشرات للْأداء، وحوافز للْمؤسَّسات الرَّائدة. ذَلك أَنَّ مُسْتَقْبَل الوطن العرَبيِّ لَن يُصَان بمَا نمْلكه من مَوارد وحسب، بل بمَا نَعْلّمه لأَبْنائنَا عن كَيفية صَوْن هَذه الموارد وتحْويلهَا إلى تَنمية عَادلة ومسْتدامة للأَجْيال القَادمة.

○ أستاذ اللغويات والترجمة
زميل أكاديمية التعليم العالي البريطانية

عالم يتغير

كرة الثلج لا تزال تتدحرج!

فوزية رشيد

○ قبل أن نطل من النافذة لنرى من فوق سطح العالم كرة الثلج التي تتدحرج منذ عقود، وربما منذ قرون، يتساءل البعض: لماذا المنطقة العربية دائماً على صفيح ساخن؟! لماذا الحروب فيها لا تتوقف؟! لماذا الأطماع موجهة دائماً نحوها؟! لماذا وبعد سقوط الأندلس، انتقلت العدوى إلى المنطقة العربية نفسها، فأخذت بالترنح تحت وطأة الاستعمار الغربي، ولكنها تبدو وكأنها لم تستطع حتى الآن استعادة إرادتها السياسية والوجودية، لتمارس القوة الطبيعية التي حباها بها الله من موقع استراتيجي وثروات وإمكانات بشرية ومخزون حضاري وتاريخي، شربت من نبعه كل أمم العالم! ومخزون ديني هو الذي ارتضاه الله لكل البشرية! ولغة أم هي العربية، اعترف كل المتخصصين اللغويين، أنها اللغة الأم لكل لغات العالم! أين الخلل إذا لكي تبقى المنطقة العربية والخليج العربي تحت مرمى سهام الطامعين، من أصحاب المشاريع سواء الاستعمارية الغربية أو التوسعية (الكيان الصهيوني وإيران) بمبررات وخزعبلات أسطورية وأوهام تاريخية، لو تم فحصها والتدقيق فيها، لانكشف حجم الهراء التاريخي والفكري الذي بداخلها؟!

○ ونحن نعود بالأمس إلى ذكرى حرب 5 يونيو 1967، وما قبلها من حروب مرت بها المنطقة، وأهم محطاتها بالطبع عام النكبة 1948، نكتشف أن كرة الثلج المتسخة بسواد المخططات والمؤامرات والعمل الدؤوب على استلاب ثروات المنطقة الاقتصادية والطاقية والتاريخية والدينية والثقافية، لم تتوقف منذ الحروب الصليبية ومنذ أيضا البداية القرن العشرين ومؤتمر لندن 1905، لتمزيق وتفرقة دول المنطقة! وحيث العدو كان واضحاً في استهدافه وبناء نهضته وقوته، في ميدان الإضعاف للعرب، باعتبار منطقتهم العربية مرتكز الأرض الحضاري والتاريخي والديني! ولكن الذي لم يكن واضحاً قط هو (الرؤية العربية) في مواجهة كل التحديات! لأنها لم تتعامل قط مع المنطقة العربية وكما يراها الاستهداف الاستعماري باعتبارها منطقة واحدة ممتدة وواقعة كرقعة واحدة وتحت ذات الاستهداف وذات الأطماع وذات المخططات رغم تعدد دولها! بل وحتى الآن هناك من يسخر ويستهزئ من مفاهيم مثل وحدة المصير والأمن القومي العربي وكأن هذه المفاهيم أصبحت من السباب!

○ لأن العرب لم يمتلكوا (مشروعا عربيا واحدا) على المستوى الجيو إستراتيجي للتحديات والتهديدات المستمرة ضد بلدانهم وأوطانهم، وهذا أحد أهم أسباب الضعف العربي، فإنهم وقعوا في ذات الوقت في حالة الانبهار بالغرب الذي كان يستعمرهم ولا يزال يستهدفهم مما زاد الطين بله! وتبنوا الكثير من قيمه وخطابه ومصطلحاته ومفاهيمه في تعريف الذات والآخر! بل وحتى تبنوا نموذجه الثقافي والسياسي وحول الديموقراطية، باعتبارها مفهوما سياسيا عالميا عاما، يصلح لكل المجتمعات في العالم!

○ وبذلك لم يطور العرب بشكل جيد خطابهم الداخلي وخطابهم الموجه للعالم، ولم يضعوا لغة سياسة وإعلام ومعلومات خاصة بهم، فوقعوا مجدداً في فخ التبعية الثقافية والتعليمية والسياسية! فيما كانت حروب المعلومات والحروب الفكرية والنفسية تحاصرهم دون التمكن من الخروج من بؤرها المريضة!

○ هكذا ازدادت الأطماع والاستهدافات بالمشاريع التوسعية. مثل المشروع الصهيوني والمشروع الإيراني والمشروع التركي العثماني، الذي تواري إلى الخلف في السنوات الأخيرة! وكل تلك المشاريع هي تفريخات من المشروع الغربي «الأم»، الذي أتاح لكل تلك المشاريع الظهور! وإن دخل بين الحين والآخر إلى حالة التناقض معها، ما عدا المشروع المتعلق بالكيان الصهيوني وهو إسرائيل الكبرى، والهيمنة على أغلب دول المنطقة!

○ ولأن كرة الثلج لا تزال تتدحرج رغم كل الحروب التي مرت بها المنطقة والخليج العربي، سواء مع الكيان أو من جانبه منذ 1948، أو من إيران وأطماعها منذ 1979 خاصة، فإن حرب الـ 40 يوماً التي لا تزال تداعياتها ومخاطرها مستمرة حتى الآن، تقول إن الاستهداف هذه المرة هو لدول الخليج العربي بشكل صريح وواضح من الجانب الإيراني الذي لم تتمكن الولايات المتحدة أو حتى الكيان الصهيوني من إنهاء مخاطره خاصة تجاه دول الخليج التي تتلقى الضربات الصاروخية وبالمسيرات حتى الآن رغم أنها ليست طرفاً في الحرب!

○ هذه المرة، يبدو واضحاً أن ليس لدولنا الخليجية إلا نفسها وقدراتها الذاتية وإمكانياتها كمصدر للقوة الدولية. والتأثير الدولي، خاصة أن كرة الثلج التي اسودت. بسواد النيات الخبيثة، قد وصلت إليها وتريد الاستقرار في مياه خليجها! ولهذا لا وقت الآن لعوامل التفرقة الخليجية أو للرؤى الخليجية والعربية المتضاربة، أو للتسامح مع الخيانات الداخلية والخلايا الإرهابية واستخدام المذهبية للأغراض والأهداف السياسية التابعة للمشروع الإيراني وولاية الفقيه!

★هو أوان الخطاب الخليجي الموحد، والتوجه الخليجي المدروس إعلاميا ودبلوماسياً نحو العالم، والاستفادة من الموقع الخليجي البارز دولياً بقيادة السعودية، لخلق وصناعة التأثير السياسي والإعلامي، والضغط القانوني والاقتصادي لحماية الخليج من كل من يعمل على العبث بأمنه القومي واستقراره سواء جاء ذلك من القوى الغربية أو من الكيان الصهيوني أو من إيران!

على كل الأطراف الدولية أن تدرك أن العبث بأمن الخليج العربي واستقرار دوله، هو عبث بأمن العالم واستقراره أيضاً! ولذلك لا بد من مواجهة دولية وعالمية حقيقية سواء لإيران أو للكيان أو لأي مخطط غربي يعمل على إدارة الأزمات لا إنهائها! غير ذلك فإن كرة الثلج السوداء ستواصل تدحرجها ليصل سوادها إلى كل الدول التي تعتقد أنها بمنأى عن ذلك السواد! وهذا ما يجب على كل دول الخليج توجيه خطابها الخليجي نحوه في العالم!

التحرك الخليجي المطلوب في مواجهة العدوان الإيراني الغاشم على البحرين والكويت

بقلم:
يعقوب سامي القوز

في السياسة، كما في الأزمات، لا تُقاس مسؤولية الدول بما ترفعه من شعارات، بل بما تلتزم به من قواعد، وما تحترمه من مواثيق، وما تصونه من أمن الجوار واستقرار الإقليم. ومن هذا المنطلق، فإن الاعتداءات الإيرانية الغاشمة الأخيرة على مملكة البحرين ودولة الكويت الشقيقة لا يمكن النظر إليها بوصفها حوادث معزولة أو رسائل عابرة، بل باعتبارها تصعيدًا خطيرًا يمس سيادة دولتين خليجيتين، ويستهدف أمن المنطقة في لحظة إقليمية بالغة الحساسية.

إن أمن البحرين والكويت ليس شأنًا وطنيا منفصلا عن محيطه الخليجي والعربي، بل هو جزء أصيل من منظومة أمن جماعي راسخة، تقوم على وحدة المصير، وترابط المصالح، ورفض أي مساس بسيادة الدول واستقرار شعوبها. ولذلك فإن أي اعتداء يطال إحدى دول الخليج هو تهديد مباشر للمنظومة بأكملها، ورسالة عدائية لا يمكن التعامل معها بمنطق التهوين أو الانتظار.

لقد أثبتت التجارب أن السياسة الإيرانية في المنطقة كثيرًا ما اتجهت إلى صناعة الأزمات بدلًا من احتوائها، وإلى اختبار حدود الصبر الإقليمي بدلًا من احترام قواعد حسن الجوار. وهذه المقاربة، القائمة على التصعيد والتهديد، لا تنتج أمنًا ولا تبني ثقة، بل تفتح الباب أمام مزيد من التوتر، وتزيد احتمالات الخطأ الاستراتيجي، وتعرض المدنيين والمنشآت الحيوية وممرات الملاحة والطاقة لمخاطر لا تتحملها المنطقة ولا العالم.

ومن زاوية إدارة الأزمات، فإن خطورة هذه الاعتداءات لا تقف عند حدود الفعل العسكري أو الأمني المباشر، بل تمتد إلى آثارها السياسية والاستراتيجية. فهي تفرض على دول الخليج الانتقال من إدارة ردود الفعل إلى إدارة استباقية أكثر صرامة، تقوم على الرصد المبكر للتهديدات، وتكامل القدرات الدفاعية، وتوحيد الخطاب الدبلوماسي والإعلامي، وتوثيق الانتهاكات أمام المؤسسات الدولية، بما يضمن ألا يتحول الصمت أو التردد إلى فرصة جديدة للمعتدي.

إن البحرين والكويت، بما عُرف عنهما من حكمة واتزان والتزام بالشرعية الدولية، لم تكونا يومًا مصدر تصعيد أو تهديد. بل ظلتا حاضرتين في كل مسار يدعو إلى الحوار وخفض التوتر واحترام القانون الدولي. ومن هنا، فإن الاعتداء عليهما يكشف مفارقة صارخة بين دول تسعى إلى الاستقرار والتنمية، ودولة لا تزال تراهن على أدوات الضغط والتهديد وتصدير الأزمات.

وليس المطلوب اليوم الاكتفاء ببيانات الإدانة، على أهميتها السياسية والمعنوية، بل بناء موقف خليجي وعربي ودولي واضح، يربط بين الفعل العدائي وتبعاته، ويؤكد أن سيادة الدول ليست مجالًا للمساومة، وأن أمن المدنيين والمنشآت الحيوية خط أحمر، وأن القانون الدولي يجب أن يُفعّل لا أن يُستدعى عند الحاجة فقط. فإدارة الأزمة الناجحة لا تعني امتصاص الصدمة فحسب، بل منع تكرارها، وتجفيف مصادرها، ورفع كلفة العدوان على من يمارسه.

إن الرسالة التي ينبغي أن تصل إلى طهران بوضوح هي أن حسن الجوار لا يُقاس بالتصريحات، بل بالأفعال؛ وأن أمن الخليج ليس ساحة اختبار، ولا ورقة تفاوض، ولا مجالًا للمغامرات السياسية والعسكرية. فالدول المسؤولة تحترم حدود غيرها، وتفي بالتزاماتها، وتدرك أن العبث بأمن الجيران لا يصنع نفوذًا، بل يعمّق العزلة ويفقد الثقة.

ختامًا، فإن الاعتداءات الإيرانية الأخيرة على البحرين والكويت تستوجب موقفًا حازمًا لا ينفصل عن الحكمة، ورديفًا لا يتعارض مع الاتزان، ودبلوماسية نشطة لا تكتفي بتسجيل المواقف. فالخليج بحاجة إلى مقاربة أكثر صلابة في إدارة الأزمات، تُقدّم الوقاية على المعالجة، والتنسيق على الانفراد، والردع على الانتظار. ومن لا يستحي من انتهاك سيادة جيرانه وترويع الآمنين، فليعلم أن صبر الدول ليس ضعفًا، وأن احترام القانون ليس عجزًا، وأن أمن الخليج سيبقى ثابتًا، عصيًا على العبث، ومحميًا بوحدة الموقف وقوة الإرادة.